محاضرات الأنظمة القانونية المقارنة

أ.ة بن أحمد حورية

السنة الثالثة القانون العام

مقدمة:

يستخدم مصطلح النظام القانوني من طرف غالبية القانونيين، لتعيين وتحديد مجموعة قانونية تضم قواعد تضمن حل المشاكل التي تعترض مجتمعا معينا، كما أن الأنظمة القانونية الكبرى تعددت عبر التاريخ، إلا أن الفقه أعطى أولوية كبيرة لبعض الأنظمة القانونية على حساب البعض الآخر لأسباب تاريخية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وهو ما يطلق عليها بالأنظمة القانونية الكبرى.

يختلف النظام القانوني ضمن هذه العائلة باختلاف النظام القانوني المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة البريطانية، ودول الكومن لو، إلا أنه يبقى القانون الانجليزي هو أساس هذا النظام.

****النظام القانوني الانجلوساكسوني للقانون الانجليزي**

يعرف القانون الانجليزي بأنه مجموعة القواعد الإجرائية التي بمجرد إتباعها، يجب على القضاة تقديم الحلول العادلة للمسائل المطروحة أمامهم، وعلى هذا الأساس يمكن التأكيد أن القانون الانجليزي بدايته إجرائية، أما الجانب الموضوعي يبقى بيد القاضي الذي يمنحه القانون كل الصلاحيات في إصدار الأحكام القضائية، ومر بالمراحل التالية:

1-تشكل القانون الشامل الانجليزي

تعتبر انجلترا مهد هذا النظام الانجلوساكسوني، وتعتمد على هذا النظام كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية ودول "الكومن لو"، أما بداية تشكل القانون الانجليزي كانت في منتصف القرن الحادي عشر ميلادي، و ذلك مع غزو انجلترا سنة 1066 من طرف "غيوم الغازي:، انطلاقا من منطقة النورمندي في فرنسا.

حيث كثيرا ما يطبق هذا المصطلح على كل من عائلة القانون الإنجليزي والأمريكي، والأصح أنّ يدل على مرحلة من مراحل القانون الإنجليزي تمتدّ من انتهاء السيطرة الرومانية في القرن السابع ميلادي إلى الغزو النورماندي سنة 1966 حيث استولت

على إنجلترا قبائل من الإنجليز، كما أن القانون الذي ساد خلال هذه المرحلة غير معروف، لأنّ القوانين التي صدرت بعد دخول المسيحية إلى إنجلترا على يد القديس أوغوستيس عام 596 كتب باللغة الأنجلوساكسونية، وليس باللغة اللاتينية وجاءت هذه المدونات جدّ مختصرة الشيء الذي أعطى العرف مكانة مرموقة ساعد على تعاظم شأنه في مجال القانون.

أول ما قام به الملك "غيوم" عند استيلائه على بريطانيا هو تشكيل مجلس مكون من قضاة بغرض الفصل في المنازعات التي تتعلق بالأمن والسلامة للدولة من العصيان والاعتداء على العقارات باعتبارها تابعة للملك، وكانت هذه المحاكم تنتقل إلى أماكن تواجد النزاعات وتعقد جلساتها وتفصل فيها بحضور الملك.

وكانت تخضع انجلترا إلى عدة قبائل جرمانية من أشهرها "الانجل" و"السكسون"، حيث كانت تستمد قواعدها من الأعراف القبلية البدائية الرومانية، وبالرغم من احتلال الرومان لانجلترا لفترة أربعة قرون من سنة 500 م إلى غاية 900م إلا أن هذا القانون لم يترك أثرا في قانونها، وإنما تطور هذا الأخير تطورا ذاتيا، إذ لم يتأثر بالأنظمة القانونية الأخرى وذلك للعديد من الأسباب:

- القانون الروماني يهتم بالجانب الموضوعي للنصوص القانونية إلا أن القانون الانجليزي بدايته كانت إجرائية.
- سيطر على القانون الروماني في البداية القانون الخاص، إلا أن الانجليزي بدأ بتنظيم العلاقة بين الملك والأفراد.

وسمي هذا القانون ب"الكومن لو" وأثار الغموض فيما يتعلق بترجمة القانون، إذ يقصد به القانون العام، إلا أن مضمونه لا يميز بين القانون العام والخاص.

2-تشكل قواعد العدالة

عجز "الكومن لو" عن إيجاد حلول مرضية لبعض المنازعات، و بالتالي تحول المتقاضون إلى إخطار الملك حتى يفض هذه الخلافات بحلول أكثر عدالة، وترجع أسباب هذا العجز إلى طبيعة القواعد الإجرائية التي كان يتميز بها القانون الانجليزي، وعلى أساس المبادئ السائدة خلال تلك المرحلة احتفظ الملك بالحق والسلطة في القضاء بما يخالف "الكومن لو"، والذي يرجع له الفضل في إرساء قواعد العدالة هو المستشار الملكي الذي كان ينشؤ قواعد إجرائية وموضوعية أكثر فعالية من القواعد السائدة خلال تلك المرحلة.

حيث ساهم القضاء في إثراء القانون الانجليزي من خلال القرارات القضائية المصححة لقواعد "الكومن لو"، وبعد الحرب التي وقعت في النصف الثاني من القرن 15م (1485-1450) استطاع القضاء أن يفرض نفسه ونتج عنه قواعد للعدالة ذات خصائص جديدة، وذات فعالية قانونية وقضائية إلى جانب قواعد القانون الانجليزي "الكومن لو"، وبعد الصراعات التي وقعت بين أنصار القانون الكومن لو" وأنصار العدالة، حاول الطرفان أن يتعايشا من أجل حماية المصالح الخاصة بالمتنازعين.

بدأ هذا العهد بعد الفتح النورماندي على يد غيليوم الفاتح الذي لم يستلم العرش بوصفه غازيا، وإنّما وصف نفسه بأنّه وارث للعرش، وأنشأ سلطة مركزية اكتسبت تجربة إدارية قوية في هذه المرحلة، والتي بقيت مطبقة إلى يومنا هذا والمتمثلة في إنشاء المحاكم الملكية.

بعد الفتح النورماندي أصبحت المنازعات ترفع أمام محاكم تدعى محاكم المقاطعات، والتي حلت محلّها محاكم النبلاء شيئا فشيئا، وكانت تطبق الأعراف المحلية في حين كانت الكنيسة تطبق القانون الكنسي، وكانت هناك محاكم تجارية تطبق الأعراف التجارية، وهو قانون التجار القديم، إلى جانب هذه المحاكم كان الملك شخصيا يجلس في المحكمة الملكية بمساعدة كبار المقربين في القضايا التي تمس بكيان المملكة، والقضايا التي يوكل لها الفصل فيها بالطرق العادية، وسرعان ما ساهمت بعد التشكيلات في هذه المحكمة على استقلاليتها، وأصبحت تسمى بالمحاكم الملكية وتفصل في ميزانية الملك والمسائل المتعلقة بالملكية العقارية والمسائل الجزائية التي تمس بالعرش (الخيانة).

3- تحديث القانون الانجليزي ابتداء من سنة1832

تعد سنة 1832م نقطة البداية الجديدة للقانون الانجليزي، حيث تم تدعيم قواعد الديمقراطية في المجتمع الانجليزي، وظهرت حركتان لتطوير النظام الانجليزي، وهما ظهور القانون المكتوب (التشريع) وتحديث الهيئات القضائية، ويرجع هذا التطور والتحول في القانون الانجليزي إلى عدة أسباب داخلية، و أخرى خارجية تمثلت في دخول بريطانيا إلى المنظمات الأوروبية، وخاصة المجموعة الأوروبية الاقتصادية في السبعينات من القرن الماضي.

1-ظهور القانون المكتوب

النظام السياسي للملكة المتحدة البريطانية هو"المملكة الدستورية"، الملكية تجسد دولة التاج، في حين السلطة التنفيذية تمثلها حكومة يرأسها الوزير الأول الذي يمثل الحزب السياسي الذي فاز في الانتخابات البرلمانية لتجديد البرلمان الذي يتشكل من غرفة أو مجلس العموم، والذي يتكون من غرفة اللوردات، التي تعرضت لجملة من التعديلات المهمة والمتعلقة بتشكيلها أولا، ثم التعديلات الدستورية لسنة 2005، الذي قلص من صلاحياتها لتصبح فقط تشريعية، بعدما كانت لديها صلاحيات قضائية هامة.

وبعد هذا التطور الدستوري والتشريعي، تشكلت قناعة لدى الانجليز بضرورة التشريع المكتوب بنهاية القرن 19م وبداية القرن 20م، إذ أخذت العديد من النصوص القانونية الصادرة عن البرلمان بالحلول محل قواعد "الكومن لو" وذلك بغرض جعلها أكثر وضوحا واستخداما، و على هذا الأساس أصبح القانون المكتوب يلعب دورا مهما في النظام القانوني الانجليزي، مما دفع الباحثين في القانون المقارن للتساؤل عن مصير الطبيعة الخاصة للقانون الانجليزي، الذي يقوم أساسا على السوابق القضائية و العرف، إلا أن الأكيد أن التشريعات المكتوبة تضاعفت خصوصا في العشر سنوات الأخيرة، ثم أن القانونيين الانجليز أصبحوا متقبلين لها ولعملية التقنين.

2-إصلاح جهاز العدالة والقواعد الإجرائية:

يعتبر التشريع أول خطوة من أجل تطوير وتحديث القانون، إلا أن تطوير القضاء كذلك يعتبر من أهم الآليات التي اعتمد عليها النظام الانجليزي، وذلك من خلال إصلاح جهاز العدالة والقواعد الإجرائية في بداية القرن 19، حيث بدأ بإيجاد القواعد الإجرائية التي من شانها أن تفصل في الخلافات التي كانت موجودة بين قضاة "الكومن لو" و محاكم "قواعد العدالة".

3-العهد الحالي

تميّز هذا العهد بتغيرات جذرية في القانون الإنجليزي أهمّها:

- ظهور قانون القضاء 1873-1875 هذا القانون الذي ألغى التفرقة بين المحاكم الملكية ومحاكم العدالة وأصبح لكل منهما ولاية قضائية عامة وتطبق القانون ومبادئ العدالة.

- ألغيت العديد من القوانين التي لم تعد لها أهمية ورتبت قواعد القانون الإنجليزي.

- أصبح رجل القانون الإنجليزي يهتمّ بموضوع الحقوق أكثر من الإجراءات.

- اعتماد السياسات التدخلية في المجال السياسي والاقتصادي، وهو ما أعطى دورا للتشريع أهمّ ممّا كان عليه في السابق.

- انضمام بريطانيا للسوق الأوروبية من قبل البريكست والذي أفضى إلى خروج بريطانيا من الاتحاد نهائيا سنة 2020 وبالتالي أدّى إلى سيطرة القانون المكتوب على حساب القانون القضائي.

**** تميز القانون الانجليزي عن النظام اللاتيني**

الشريعة العامة بالنسبة للقانون هو العرف، بحيث يعتبر التكوين الأساسي لأي قانون، بحيث يعتبر المصدر الرئيسي للقانون الانجليزي نظرا لكونه من القواعد الأصلية والأولية لكل النصوص القانونية، والعمل به من قبل القضاء هو مجرد تهذيب له، وإعادة تنظيمه وجمعه في شكل النصوص القانونية، أما التشريع يعتبر المصدر الأصلي للقانون والعرف يعد من المصادر الاحتياطية كما كانت السابقة القضائية ذات أهمية قانونية وقضائية، إلا أن دورها بدأ في التراجع مع ظهور حركة التشريع في القانون الانجليزي، ويمكن إبراز أوجه التقارب و الاختلاف بين النظامين، في النقاط التالية:

-النظام الانجلوساكسوني يقوم على السوابق القضائية والتي تعتبر إلزامية في النظام الانجليزي، إلا أنه بدأ يعتمد على التقنين، أما النظام اللاتيني يقوم على النصوص القانونية والتشريعات.

-بداية القواعد القانونية في النظام الانجلوساكسوني كانت إجرائية، و تطورت مع الوقت إلى استحداث القواعد الموضوعية، إلا أن النظام اللاتيني يقوم على القواعد الموضوعية والإجرائية.

-تأثر القانون الانجليزي بالقانون الروماني، خاصة فيما يتعلق بالقواعد الموضوعية.

****التنظيم القانوني للقانون الانجليزي**

يقوم النظام القانوني للقانون الانجليزي على تحديد الخصائص والمميزات التي تجعله ينفرد ويتميز بها دون الأنظمة القانونية الأخرى، وتحديد المصادر القانونية التي يستند إليها هذا النظام وترتيبها ترتيبا، يسهل علينا الاعتماد عليها عند البحث عن الحلول الإجرائية والموضوعية لمختلف المنازعات.

1- خصائص القانون الانجليزي

يتميز النظام الانجلوساكسوني بالعديد من الخصائص القانونية والمتمثلة فيما يلي:

-القانون الانجليزي هو قانون الإجرائي وليس له علاقة بالجانب النظري للقاعدة القانونية.

-لا يستلزم لممارسة مهنه المحاماة الحصول على شهادة الكفاءة المهنية في العلوم القانونية، وإنما يكفي أن يكون له خبره في المجال القانوني والقضاء العمليين.

-لا يميز القانون الانجليزي بين القانون العام والقانون الخاص.

-تعد سابق القضائية من المصادر الأساسية للقانون الانجليزي، وهي ملزمة للجهات القضائية في هذا النظام.

2- مصادر القانون الانجليزي

مصادر القاعدة القانونية في النظام الانجليزي يعتمد على ثلاثة مصادر أساسية، وهي مرتبة كالتالي: السابقة القضائية التشريع والعرف.

1-السابقة القضائية

تاريخيا القضاء هو من أنشأ الكومنلويث في إنجلترا، إذ لا يقتصر دور القضاء في هذا النظام على تطبيق القانون بل هو من يقوم بوضع قاعدة قانونية، ويلتزم بإتباع القواعد التي سبق للقضاء أن قرّرها في القضايا المعروضة عليه، وهي ما يسمى بالسوابق القضائية، حيث تتميّز أحكام القضاء في هذا النظام أنّها تصدر في منطوق مطول دون التقيد بتقديم الأسباب، لأنّ القاضي غير ملزم بالتسبيب بعد ذلك تدون هذه الأحكام وتجمع في مدونات لتشكل فيما بعد التقنينات، والالتزام بهذه السوابق القضائية هو مقيّد بجملة من الضوابط، و هي كالتالي:

– الأحكام الصادرة عن مجلس اللوردات تعتبر سابقة ملزمة لجميع أنواع الأحكام.

- الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف، تعتبر سوابق ملزمة للمحكمة نفسها ولجميع الجهات القضائية الأخرى.

2-التشريع

يحتلّ التشريع المرتبة الثانية ويسمى كذلك بالقانون البرلماني، ويقتصر دور التشريع على إتمام القانون القضائي، وهو إمّا تشريع صادر عن البرلمان، وهو هيئة

تشريعية تتكون من مجلس العموم ومجلس اللوردات، أو أنّه تشريع صادر عن السلطة التنفيذية، ولأنّ بريطانيا من الدول التي ليس لها دستور مكتوب بل أعراف دستورية فقط، وبالتالي عدم وجود رقابة على دستورية القوانين ، كما أن القانون الانجليزي، لا يعرف نظام الجريدة الرسمية الذي يحتل مرتبة مهمة وواسعة في النظام القانون اللاتيني.

غير أنّ التشريع زادت أهميته شيئا فشيئا، بداية بالنظرية الكلاسيكية التي اعتبرته قانونا ثانويا إلى غاية النظرية الحديثة، التي اعترفت بالطابع التشريعي للقانون الإنجليزي، إذ أصبح له دور مهمّ في مجالات متعدّدة لاسيما بعد انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي رغبة منها في مواكبة التشريعات في هذه الدول، وأصدرت مجموعة من التشريعات تظهر تدخل في تنظيم وتوجيه الاقتصاد.

3- العرف

يحتلّ المرتبة الثالثة والأخيرة في تدرج مصادر القاعدة القانونية، فعلى الرغم من أنّه لعب دورا مهمّا في نشأة القانون الإنجليزي، غير أنّ مكانته تراجعت وأصبح له دور ثانوي، فقبل نشأة قواعد الكومنولث كان القانون الإنجليزي يقوم على الأعراف المحلية بعد ذلك نشأت كثير من القواعد المحلية ذات المصدر العرفي وتحولت كل القواعد العرفية إلى قواعد مكتوبة بفضل حركة التقنين.

**** التنظيم القضائي في القانون الانجليزي**

يتكون جهاز العدالة في هذا النظام من الهيئات القضائية العليا (الفرع الأول) والهيئات القضائية الدنيا (الفرع الثاني).

1- الهيئات القضائية العليا Supreme Court of judicature

تمارس هذه الهيآت الصلاحية القضائية والإدارية، وتتشكل من الهيئات التالية:

أ- المحكمة العليا للعدالة Hight court of justice :

تتكون هذه المحكمة من سبعين قاضيا، وتعقد جلساتها في لندن، وتنظر في جميع الطعون المقدمة ضد القرارات والاحكام القضائية الصادرة عن محاكم أول درجة وثاني درجة، كما تختص بالنظر في الدعوى كدرجة أولى حسب نوع النزاع، وتضم ثلاثة أقسام تتمثل فيما يلي:

-قسم مقعد الملكة Queen’s bench division، ويرأسه اللورد ورئيس العدالة.

-قسم المستشار GHAncery Division ويرأسه نائب المستشار.

-قسم العائلة Family Division الذي يختص بالمنازعات الأسرية.

ب- محكمة التاج

تم إنشاء هذه المحكمة سنة 1971 حيث تختص في المواد الجزائية، وتعقد جلساتها في لندن، كما أنها تملك عقد جلساتها في 90 مركزا موزعة على البلاد، و تختص بالنظر في المواد الجزائية، و يترأسها رئيس واحد، أما في حالة إدعاء المتهم أنه بريء غير مذنب، يتم حضور هيئة من المحلفين الشعبيين.

ج- محكمة الاستئناف

تعتبر هذه المحكمة الدرجة الثانية للتقاضي حيث تنظر في الاستئناف المرفوع إليها من المحاكم الدنيا ومحكمة العدل العليا، وتتكون من ثلاثة قضاة، وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة، و إذا لم تتحقق الأغلبية يرفض الاستئناف.

د- غرفة اللوردات:

تختص هذه الغرفة بالفصل في الطعون المقدمة ضد الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف، وفي حالات استثنائية ضد الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا، ومحكمة التاج، حيث تفصل في هذه الطعون لجنة مشكلة من 11 عضوا من اللوردات، الذين مارسوا عملا قانونيا كالمحاماة أو القضاء.

2- المحاكم الدنيا

تتنوع هذه المحاكم وتنقسم إلى نوعين من الهيئات القضائية، نستعرضهما فيما يلي:

أ-- المحاكم المدنية والتجارية

تختص بالمواد المدنية والتي تقسم بين المحاكم الابتدائية، والمحكمة العليا للعدالة واختصاصاتها محددة حسب الأهمية المالية لموضوع النزاع.

ب- الهيئات القضائية الدنيا المختصة في المواد الجزائية

تختص هذه الهيئات بالنظر في المنازعات الخاصة بالجريمة المرتكبة، وتتكفل بالفصل في النزاع بين المواطنين وبين الشخصيات المرموقة ويسمون أنفسهم باسم قضاة السلام المتطوعين، وعددهم عشرون ألفا، يعينهم وزير العدل مدى الحياة.

وتنظر فقط في الجرائم التي لا تتجاوز عقوبتها 6 أشهر، أما الجرائم الخطيرة، تنظر فيها محكمة التاج، أما المنازعات الخاصة بالإدارة، فهي لا تميز بين المنازعات الإدارية أو التي يكون أطرافها أشخاص عاديين .